وامثال ذلك مما مر الا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق من اولها الى اخرها استشهاد لتخلل العبد وجود الحق واتصافه بصفاته وكلها حق له اي وكل صفات الحق حق ثابت للمخلوق الذي هو الكامل بحكم ولقد كرمنا بني ادم وان الله خلق ادم على صورته وعلم ادم الاسماء كلها اي الاسماء والصفات الالهيه لان حقيقته عبارة عن ظهور هوية الحق في صورة عينه الثابتة فهي ثابتة للمخلوق كما هي صفات المحدثات حق للحق اي الصفات الالهيه كلها حق للعبد كما ان الصفات المحدثات حق ثابت للحق تع لانها شؤونه المنبه عليها بقوله كل يوم هو في شان وقوله هي للقصه والشان اي القصه ان صفات المحدثات حق للحق تع لقوله قل هو الله احد يكون عايدا الى صفات المحدثات المذكورة في قوله الا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات وقوله صفات المحدثات بيان وتفسير لما سبق اي كما هي صفات المحدثات او الصفات بدل الكل من الضمير الحمد لله رجعت اليه عواقب الثنا من كل حامد ومحمود واليه يرجع الامر كله فعم ما ذم وحمد وما ثمه الا محمود او مذموم اي قال تع الحمد لله رب العالمين وخص ماهيه الحمد لله ولا شك ان الخلق يحمد ايضا ويثني بلسان الحق كما يثني على الانبيا والمومنين وبلسان بعضهم بعضا والحمد انما يكون على صفات الكمال وهي كلها لله في الحقيقه فرجعت عواقب الصفات الكماليه الموجبه للثنا على الحق بعد اضافتها الى الخلق واتصافهم بها سوا كان الحامد حقا او خلقا والمحمود حقا او خلقا اذ هو الذي يحمد نفسه تارة في مقامه الجمعي واخرى في مقامه التفصيلي ولما كان في الحقيقه ما ينتج خلقا عدما لا وجود له والموجود هو الحق لا غيره عمم الحكم واكده بالكل وقال واليه يرجع الامر كله اي سواء كان محمودا او مذموما والسر فيه ان ما في الوجود خير كله وكونه مذموما ليس الا بالنسبه الى بعض الاشيا الا ترى ان الشهوه من حيث انه ظل المحبه الذاتيه السارية في الوجود محموده وعند ظهورها وهي العنه مذمومه ومن حيث انها سبب بقا النوع وموجبه للذه التي هي النوع من التجليات الكماليه ايضا محموده وعند وقوعها على غير موجب الشرع مذمومة لكونها سببا لانقطاع النسل وموجبا للفتن العايده الى العدم وهكذا جميع صور المذام فالكل منه واليه من حيث الكمال والاسناد لا بالاثبات او امثالها انما هو تانيس للمحجوبين وعقولهم الضعيفه والا اهل الكشف يشاهدون ان الامر في نفسه كذلك اعلم انه ما تخلل شي شيا الا كان محمولا فيه لان المتخلل هو الذي ينفذ في الشي ويدخل في جوهره فالداخل محمول ومستور فيه والمدخول فيه حامل له وظاهر فالمتخلل اسم فاعل محجوب والمتخلل اسم مفعول فاسم المفعول هو الظاهر واسم الباطن

المستور وهو غذاء له كما تتخلل الصوفة فتربو به وتتسع فان كان الحق هو الظاهر فالخلق مستور فيه فيكون الخلق جميع اسما الحق سمعه وبصره وجميع نسبه وادراكاته وان كان الخلق هو الظاهر فالحق مستور باطن فيه فالحق سمع الخلق وبصره ويده ورجله وجميع قواه كما ورد في الخبر الصحيح لما بين تقريره على التخلل رجع ايضا اليه فقال ما تخلل شي شيا اي ما دخل شي في شي الا كان الداخل مستورا في المدخول فيه فالمتخلل الذي هو اسم الفاعل اي الداخل محجوب مستور والمتخلل الذي هو اسم المفعول اي المدخول فيه فالمدخول فيه هو الظاهر والداخل هو الباطن والظاهر انما يتغذى بالباطن لان القبض عليه لا يحصل الا منه فالباطن عذا الظاهر اذ به قوامه ووجوده واورد الشيخ هذا المثال المحسوس لزياده الايضاح واذا كان كذا فلا يخلو اما ان يكون الحق ظاهرا والخلق باطنا او بالعكس فان كان الحق ظاهرا اي محسوسا بتجليه في مرتبه من مراتب الاسم الظاهر فالخلق مستور فيه وباطنه فيكون الخلق جميع اسما الحق وصفاته من السمع والبصر والاراده وغيرها وجميع النسب التي تلحقه بالشرع شرعا كما مر من ان الحق اذا تجليا في مرايا الاعيان لا يكون الظاهر الا هو والاعيان باقيه في الغيب على حالها وان كان الخلق هو الظاهر في مراة الحق فالحق مستور فيه وباطنه فالحق سمع الخلق وبصره وجميع قواه الباطنه وهذا نتيجه قرب النوافل والاول نتيجه الفرايض وانما جا باليد والرجل اللتين هما من الظاهر مع ان كلامه في الباطن لورود الخبر الصحيح كذلك وفي الحديث تنبيه على ان الحق عين الباطن العبد وعين ظاهره لما جا بالسمع والبصر وهما اسما القوي وباليد والرجل وهما اسما الجوارح فالحق عين قوى العبد وجوارحه ثم ان الذات لو تعرت عن هذه النسب لم تكن الها واعلم ان الله اسم الذات من حيث هي هي مع قطع النظر عن الاسما والصفات باعتبار واسم الذات مع الاسما والصفات باعتبار اخر والمراد هنا الاعتبار الثاني والالهيه اسم مرتبه حضرة الاسما والصفات التي هي النسب لان المرتبه تستدعي من يجري عليه احكامها كالسلطنه والقضا فلو لم يعتبر هذه النسب الا الذات الالهيه التي لا تناسبها بوجه من الوجوه ولا توصف بنعت من النعوت وهو مقام الهويه الاحديه التي تستهلك النسب كلها فيه لم يكن الحق تع الها اي في مرتبه الحضره الاسما والنسب الالهيه باعتبار اعياننا كما ان السلطان سلطان بالنسبه الى الرعيه والقاضي قاض بالنظر الى اهل المدينه فيلحق هذه النسب اليه بنا كما يلحق النسب للواحد بالنظر الى الاعداد وهي كونه نصف الاثنين وثلث الثلثه وربع الاربعه وكالخواص الحاصله للواحد بواسطه لزومها المراتب العدديه ولو قطعنا النظر عن هذه المراتب لم يلحق للواحد تلك النسب ولم يحصل تلك

المتكثره باعتبارات حصل للذات باعتبار وجوه الى الاعيان الثابته المتكثره في انفسها واستعداداتها